ميزان المدفوعات

Balance des paiements

Balance of payments

د. قشاري يسمينة

1. ميزان المدفوعات: هو السجل المحاسبي الأساسي المنتظم الذي تدون فيه كافة المعاملات التجارية، المالية والنقدية التي تتم بين المقمين في بلد معين سواء كانوا اشخاص مشروعات او حكومة مع المقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

- ويتكون من جانبين، الأول يسمى المدين : وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلتزم الدولة بموجبها بان تؤدي مدفوعات الى الخارج، والثاني يسمى الدائن: وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من تحصيل او استلام إيرادات من العالم الخارجي،

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

II. يشمل ميزان المدفوعات على الأقسام التالية: حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري)، ميزان المعاملات الرأسمالية (الحساب الرأسمالي).

- **أولا- الحساب الجاري (Current account)**: ينطوي حساب المعاملات الجارية في تسجيل كافة المعاملات الخارجية في السلع والخدمات والمعاملات من جانب واحد ويمكن ايجاز ذلك على النحو التالي :

1. **الميزان التجاري:** ويشمل كل معاملات الاستيراد و التصدير للسلع والخدمات حيث تسجل قيمة صادرات السلع والخدمات في الجانب الدائن وتسجل قيمة واردات السلع والخدمات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات .

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

2. **ميزان التحويلات من جانب واحد :** ويشمل هذا الميزان على جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد (اي بدون مقابل سلعي او خدمي), ويمثل الفرق بين التحويلات النقدية الداخلة و التحويلات النقدية الخارجة,

- تشمل التحويلات النقدية الداخلة حوالات موطني الدولة الذين يعملون في دول العالم الأخرى إضافة لتحويلات عوائد الاستثمار ورواتب الموظفين الأجانب والهدايا والهبات والمساعدات من دول اخرى
- وتشمل التحويلات النقدية الخارجة حوالات غير المواطنين الذين يعملون في دولة ما لدولهم تحويلات ورواتب الموظفين المواطنين العاملين بالخارج بالإضافة الى الهبات والهدايا والمساعدات الى دول اخرى

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

ثانيا-الحساب الرأسمالي (capital account):

يتكون من

1. **حساب الاستثمارات الداخلة والخارجة:** وتسجل فيه جميع رؤوس الأموال الداخلة للدولة من دول العالم بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية والمالية المحلية ناقص جميع رؤوس الأموال الخارجة من الدولة الى دول العالم بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية والمالية الأجنبية وهي نوعان:

- **رؤوس الأموال قصيرة الاجل:** وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية الأوراق المالية قصيرة الاجل وتتسم هذه الاستثمارات بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

- **رؤوس الأموال طويلة الاجل:** وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الاجل الاستثمارات المباشرة او شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

2. **حساب المدفوعات النقدية من العملات الأجنبية الداخلة والخارجة:** تسجل فيه جميع المدفوعات النقدية الداخلة من أي دولة من دول العالم ناقصا جميع المدفوعات النقدية الخارجة لأي دولة من دول العالم,

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

III. **العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات:** من خلال ما سبق يمكن تلخيص هذه العمليات فيما يلي:

1. **العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية:** تتعلق هذه العمليات بتصدير واستيراد السلع والخدمات بكل أنواعها، السلع كالمواد أولية, منتجات زراعية وحيوانية, سلع مصنعة ونصف مصنعة, ... إلخ والخدمات كالنقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات,
2. **عمليات على عائد عنصر العمل وعائد راس المال:** يقصد بها الرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت التي يتقاضاها العمال المهاجرون (الوطنيون) الذين يعملون في الخارج والعمال الأجانب العاملون في بلد ما, وكذا الفوائد والأرباح التي ينتجها رأس المال الموظف أو المستثمر

1. اقسام ميزان المدفوعات والعمليات الرئيسية فيه

3. **التحويلات العامة أو الحكومية:** تمثل التحويلات عمليات مساعدات اقتصادية ومالية (كالتعويضات, الإعانات والهبات).
4. **العمليات المتعلقة برؤوس الأموال والذهب النقدي:** تتمثل في الأموال التي تنتقل لأغراض الاستثمار المباشر والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية و القروض الدولية بيع وشراء الأصول المالية، وتتضمن هذه العمليات أيضا تغيير رصيد الدولة من الاحتياطات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي.

2. العجز والفائض في ميزان المدفوعات

- إن ميزان المدفوعات في المحصلة النهائية سيتوازن محاسبيا وباستمرار لأن أي عملية تؤثر على جانبين: أحدهما دائن والآخر مدين وبالتالي فإن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا، لكن هذا لا يمنع ان يكون هناك عجزا في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رأس المال
- اذن يحدث الفائض و العجز في ميزان المدفوعات عندما يحصل تباين بين المدفوعات و المستلزمات الناجمة عن تجارة السلع و الخدمات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال طويلة الاجل.

3. القيد في ميزان المدفوعات

- يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن كل عملية اقتصادية لها قيدان احدهما دائن و الاخر مدين.
- ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).
- أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين.

3. القيد في ميزان المدفوعات

- **مثال:** إذا افترضنا بأن مشروعا مقيما معينا قام بتصدير بضائع بقيمة 100 مليون دج فاذا كان تسديد ثمن البضائع المصدرة قد حصل على الفور وبالعملات الصعبة فإن المشروع المقيم سوف يتلقى ما يوازي 100 مليون دج بالعملات الصعبة ويضعها في حسابه المصرفي, على إثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة 100 مليون دج, هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين كما يلي:

البيان	الدائن	المدين
الصادرات من البضائع	100	-
أصول بالعملات الصعبة	-	100

3. القيد في ميزان المدفوعات

- بالإضافة إلى المثال الوارد سابقا تجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة الأخرى التي تسمح ببيان كيفية قيد العمليات الرئيسية التالية:
- تصدير البضائع وبيع الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن
- استيراد البضائع وشراء الخدمات من الخارج تسجل في الجانب المدين
- شراء الأسهم والسندات طويلة وقصيرة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل في الجانب المدين.
- بيع الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال بواسطة غير المقيمين) يسجل في الجانب الدائن.
- حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني بواسطة المقيمين والمدفوع من قبل غير المقيمين تسجل في الجانب المدين.
- تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين إلى غير المقيمين يسجل في الجانب الدائن.

3. القيد في ميزان المدفوعات

- إذا أقدمت الجزائر على تقديم هبة عينية بقيمة 700 مليون سنتيم لأحد البلدان التي قد كان تعرض لكارثة طبيعية, فهذه الهبة هي شبيهة بالتصدير للبضائع من حيث طبيعة التدفق باتجاه الخارج, بالتأكيد تدون قيمة هذه الهبة في الجانب الدائن , أما المقابل المحاسبي فيتم قيده في الجانب المدين تحت باب "تحويلات دون مقابل للقطاع العام".

البيان	الدائن	المدين
الصادرات من البضائع	700	-
تحويلات دون مقابل للعالم الخارجي	-	700

- **ملاحظة:** ميزان الحساب الجاري + ميزان حساب رأس المال يعرف بالميزان الأساسي, ويوجد هناك حسابين فرعيين هما:

1. **حساب الخطأ والسهو:** يستخدم هذا الحساب لخلق التوازن الحسابي بميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيدين ويحدث هذا لأسباب معينة مثلا قد تقتضي مبررات الامن الوطني عدم الإفصاح عن مبالغ المشتريات العسكرية, الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات
2. **ميزان التسويات الرسمية:** يعكس هذا الحساب التغيير في الاحتياطات المالية الرسمية الاجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي,

اسم الحساب	الدائن	المدين
1. الحساب الجاري		
الصادرات من السلع والخدمات (ميزان التجاري)	******	
الواردات من السلع والخدمات (ميزان التجاري)		******
تحويلات من جانب واحد داخلة (ميزان التحويلات)	*******	
تحويلات من جانب واحد خارجة (ميزان التحويلات)		*******
فالحساب الجاري = صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل		
2. الحساب الرأسمالي		
• حساب الاستثمارات	*****	*****
• حساب المدفوعات النقدية	*****	*****
حساب السهو او الخطأ	******	*****
حساب ميزان التسويات الرسمية	******	*****

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري, والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الاختلال سواء كان سلبيا أو إيجابيا, ويمكن التمييز بين نماذج أربعة من الاختلال: الاختلال الطارئ، الاختلال الدوري، الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار، الاختلال البنيوي.

1. الاختلال الطارئ: هو الاختلال الناتج عن الظروف الطارئة كفترات الرخاء والكساد، الحروب والكوارث الطبيعية، ففي هذه الحالات ستتأثر صادرات الدولة المعنية والامر الذي سيؤدي الى انخفاض النقد الأجنبي وكذا قد يصاحب هذه الظروف تحويلات رأسمالية خارج الدولة, مما يسبب عجزا في ميزان مدفوعاتها,

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

2. **الاختلال الدوري:** وهو الاختلال الذي تسببه التغيرات الدورية التي تمر بها الدول او التقلبات في النشاط الاقتصادي او ما يسمى بدورات العمل التي تحصل دوريا,
3. **الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار:** فاذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما اقل من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات مما يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات, والعكس في حالة تحديد سعر الصرف العملة اكبر من قيمتها الحقيقية.

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

4. **الاختلال البنيوي:** وهو الاختلال الذي يحدث للأسباب هيكلية، وهذا النوع من الاختلال يحدث خاصة لدى الدول النامية التي يتميز هيكل صادرتها بالتركيز السلعي أي اعتماد سلعة او سلعتين (زراعية، معدنية او نفط مثلا) حيث عادة ما تتأثر هذه السلع بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية,

- عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا أو فائضا في رصيده, هناك اليات للعودة الى التوازن ونذكر منها ما يلي:

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

1. **التعديل الالي بميزان المدفوعات:** هذا التعديل يحصل عن طريق أسعار الصرف كما يلي:

- **في حالة عجز ميزان المدفوعات** يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض, وبذلك ينخفض سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المحلية وارتفاع اسعار الواردات وبالتالي زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية وانخفاض حجم الواردات المرتفعة الأسعار هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وزيادة عرض عملات الدول الأخرى كل هذا من شأنه إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- **في حالة الفائض في ميزان المدفوعات** يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات وانخفاض الطلب على الصادرات، هذا من شأنه إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات

2. **التعديل عن طريق حركة المداخيل:** ان لحركة المداخيل تأثير على توازن ميزان المدفوعات،

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- **أولا-دخل التوازن في الاقتصاد المغلق:** يتكون الدخل القومي في الاقتصاد المغلق من عنصريين أساسيين هما : الاستهلاك والاستثمار Y = C +I. يتبين أن هناك توازنا بين الدخل من جهة ونفقات الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى, وكذلك من المعلوم أن استخدام الدخل القومي يتوزع بين استهلاك وادخارY=C+S. ومن هاتين المعادلتين , يتضح ان C + I = C+S وهذا يعني بدوره أن I = S أي أن الادخار يساوي الاستثمار, لكن الدورة الاقتصادية لا يمكن أن تعتبر متوازنة إلا إذا حدث التساوي بين الادخار والاستثمار المرغوبين
- فائض الاستثمار يفيد في حقن المزيد من الدخل في الاقتصاد, ويزيد عبر أثر المضاعف, الدخل والادخار على حد سواء, مما يتيح توازنا نهائيا (متحققا يتساوى فيه الاستثمار المحقق مع الادخار المتحقق)

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- **ثانيا-دخل التوازن في الاقتصاد المفتوح:** تحديد التوازن في الاقتصاد المفتوح يستوجب إدخال الصادرات والواردات، وبذلك يظهر الدخل القومي على الشكل التالي: $Y = C + I + (X - M)$
- شرط التوازن المتوقع بعد إضافة الخارج يصبح على الشكل التالي:
$C + I + (X - M) = C + S$

بمعنى آخر: $I + X = S + M$

- فإذا كان الميزان الخارجي في حالة عجز: الصادرات < الواردات, يصبح الفارق بين الاستثمار والادخار مساويا للعجز الخارجي.
- فإذا كان الميزان الخارجي في حالة فائض أي الواردات < الصادرات, يصبح الفارق بين الادخار والاستثمار مساويا للفائض الخارجي.

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- وبالعودة إلى علاقة التوازن في الاقتصاد المفتوح التي تم التطرق إليها فيما سبق وإدخال انفاق القطاع العام تصبح المعادلة كما يلي: $Y + M = C + I + G + X$
- إذا ما تم افتراض أن الدولة قررت زيادة حجم الإنفاق العام,

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

$$Y + M = C + A \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Y + \Delta Y + M + \Delta M = C + \Delta C + A + \Delta A \ldots\ldots (2)$$

- حيث ان I G, X,هو إنفاق مستقل لا يرتبط بمستوى الدخل القوميy مثلناه بA
- بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نحصل على ما يلي:
- $$\Delta A = \Delta Y - \Delta C + \Delta M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومنه نجد مضاعف التجارة الخارجية: $\frac{1}{1+m-c}$

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- وهذا المضاعف يسمح بالتعرف على التغير الإجمالي في الدخل القومي ΔY الناشئ عن تغير أولي في الإنفاق المستقل ΔA
- كلما ارتفع الميل الحدي للاستيراد, ارتفعت تسربات المداخيل إلى الخارج وأصبح المضاعف أقل فعالية,
- وعليه فإن زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف بـ"مضاعف التجارة الخارجية"، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للاستيراد إلى تزايد الطلب على الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الارتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

3. **التعديل عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية:**

أولا-السياسة المالية تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض، لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الواردات بما يمكن من تلاشي فائض الصادرات عن الواردات .في حين أنها تطبق في شكلها الانكماشي إذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات إلى مستوى يوازي قيمة الصادرات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

4. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات واليات معالجتها

- **ثانيا- السياسة النقدية** تساهم السياسة النقدية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والواردات .إذ أن تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من إعطاء تنافسية للصادرات ليرتفع حجمها في مقابل تراجع الطلب عل الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار بالنسبة للداخل ومن ثم عودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.